الصباح الاقتصادية
16
العدد 1776 - السنة السادسة
الجمعة 30 ربيع الاول 1435 - الموافق 31 يناير 2014
Friday 31 january 2014 - No.1776 - 6th Year

أغلقت على انخفاض مؤشرها السعري وارتفاع الوزني و«كويت15»

البورصة تختتم جلسات يناير على جني الأرباح .. والتأسيس لمستويات جديدة

- تراجع قيم وأحجام التداول بسبب تفضيل المستثمرين الخروج عند المستويات السعرية الحالية
- أداء السوق تأثر بحالة التباين التي اتسمت بأوامر بيع الأسهم متدنية القيمة
- الاضطرابات الفنية في الأسواق العالمية كان لها أثر نفسي على أداء المحافظ المالية
- غياب المؤشرات الفنية والشائعات حول بيانات الشركات السبب الأبرز في تراجع الجلسة

انتهت يناير على ارتفاع

«كونا»: وسط عمليات جني الارباح والتصحيح والمضاربات والتأسيس الى مستويات جديدة أنهت سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» جلسة ختام شهر يناير على مزيد من الانخفاضات في المؤشرات الرئيسية نتيجة للضغوطات البيعية التي استهدفت الأسهم الصغيرة والقيادية معا ما ساهم في الاغلاق بالمنطقة الحمراء.

وكان لافتا في جلسة التراجع الواضح في قيم واحجام التداول بسبب تفضيل بعض المستثمرين الخروج عند المستويات السعرية الحالية والمحافظة على تلك المستويات وتأسيسا للاسبوع المقبل لاسيما وان هناك تحركات واعية من جانب مجموعات استثمارية لاعبة نشطت في الساعة الاخيرة وان كانت ضمن اطار محدود.

واتضح أن اداء السوق قد تاثر بحالة التباين التي اتسمت بها اوامر المتداولين خاصة في عمليات البيع لا سيما تجاه اسهم متدنية القيمة دون الـ100 فلس الا ان هناك بعض الاسهم كانت متماسكة وقد حافظت على مستوياتها السعرية.

كما كان للاضطرابات الفنية والتي شهدتها بعض اسواق المال العالمية اثرا نفسيا على اداء بعض المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية حيث اقتصرت اوامرهم على بعض الفرص الضئيلة خوفا من خسارة ما تم تحقيقه في الاغلاقات الشهرية المبكرة والتي كانت في اوجها مطلع الاسبوع الحالي.

ولم تفلح مؤشرات القطاعين منذ انطلاق الجلسة في الصمود ارتفاعا برغم موجة البيع التي طالت اسهم منتقاة خاصة المصرفية والعقارية منها بسبب عمليات تصريف ما ساهم في تعميق الخسائر للمؤشرات الرئيسية لاسيما السعري الذي فقد 12.03 نقطة ليغلق في المنطقة الحمراء عند مستوى 7755.8 نقطة.

ولا يزال غياب المؤثرات الفنية الحقيقية والشائعات حول بيانات الشركات المدرجة والتي تاخرت في الافصاح عن اداءها عن العام الماضي السبب الابرز في تراجع الجلسة ما انعكس على انعدام دور اسهم الشركات القيادية التي قادت بعض مجريات الحركة علاوة على جفاف السيولة التي انزلقت الى ما دون طموحات المستثمرين ولم تسجل سوى 34 مليون دينار.

وقد شهدت اغلاقات المزاد «دقيقتين قبل الاغلاق الرسمي» دخولا قويا على بعض الاسهم لاسيما اسهم الشركات غير الكويتية ما سمح لبعضها في تعديل وضعيتها الحمراء الى منطقة الاستقرار بسبب بلوغها مستويات مقبولة مع اغلاق الشهر.

ومن المتوقع ان تشهد جلسة بداية الاسبوع المقبل ارتفاعات تدريجية على المستويات السعرية للاسهم القيادية استنادا على ترفيع قيمها في اطار عمليات التجميل التي تتم عادة في مثل هذه الفترة من كل عام للظفر بارباح مجزية ترضي مساهمي تلك الشركات وفي مقدمتها الاستثمارية الخدماتية والبنوك.

يذكر ان السوق قد عانت كثيرا على مدار شهر يناير لافتقادها الى صناع سوق حقيقين مثل المحفظة الوطنية وكبريات المجموعات الداعمة التي ترفع السيولة الى وضعها الطبيعي ولتعيد المؤشرات لقفزاتها القياسية التي كانت تحققها في العام الماضي.

وأغلق سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» تداولاته على انخفاض في المؤشر السعري بواقع 12 نقطة وارتفاع الوزني و«كويت15» بواقع 0.4 و 1.6 نقطة على التوالي.

وبلغت قيمة الاسهم المتداولة عند الاغلاق حوالي 34.6 مليون دينار كويتي بكمية اسهم بلغت نحو 340.7 مليون سهم من خلال عدد صفقات بلغ 5943 صفقة.

وعلى الجانب الآخر، انهى المؤشر الوزني الجلسة على ارتفاع نسبته 0.09 في المئة بعد ان اغلق عند مستوى 460.07 نقطة ليضيف لرصيده 0.42 نقطة، وكذلك مؤشر «كويت 15» فقد جاء مرتفعاً في نهاية التعاملات بنسبة 0.15 في المئة مغلقا عند مستوى 1077.51 نقطة ومكاسب 1.61 نقطة.

وفي تعليقه على اداء جلسة يرى «وضاح الطه» خبير باسواق المال ان ارتفاع تراجع المؤشر السعري بجلسة جاء نتيجة عمليات جني الأرباح والتركيز على الأسهم قليلة القيمة، مشيرا إلى أن هذه الأسهم ليس لها تاثير على المؤشرين الوزني والـ«كويت 15»، وهي من الأسهم محدودة التداولات.

تراجع بحركة التداولات

شهدت الجلسة تراجع بحركة تداولات البورصة الكويتية، حيث جاءت الأحجام على متراجعة إلى 363.5 مليون سهم تقريبا مقابل نحو 419.6 مليون سهم في الجلسة السابقة بتراجع نسبته 13.4 في المئة.

كذلك قيم التداولات ، فقد جاءت متراجعة إلى 36 مليون دينار، مقابل 47.4 مليون دينار في الجلسة الماضية بتراجع نسبته 24 في المئة.

وبالنسبة للصفقات ، فبلغ عددها عند الإغلاق 6419 صفقة مقابل 7387 صفقة في الجلسة السابقة لتتراجع بنسبة 13.1 في المئة.

ويرى الطه من وجهة نظرة أن هناك نوع من التماسك والتفاؤل داخل السوق الكويتي، ربما نتيجة للنتائج المالية السنوية التي تم الإعلان عليها حتى الآن والتي جاءت معظمها إيجابية، وخاصة نتائج القطاع المصرفي حيث أن هناك حتى الآن 4 بنوك أعلنوا عن النتائج المالية وكانت نتائجهم إيجابية، والتي ساهمت في تعزيز أداء السوق وخلق التفاؤل.

احجام التداول

واستطاع سهم «المستثمرون» أن يتصدر قائمة أنشط تداولات البورصة الكويتية على مستوى الكميات والقيم، حيث بلغ حجم تداولاته في نهاية تعاملات 110.8 مليون سهم تقريباً جاءت بتنفيذ 481 صفقة حققت قيمة تداول بحوالي 3 مليون دينار، مع تراجع السهم عند مستوى 27 فلس.

وأشار المحلل إلى التداولات في السوق الكويتي قد تجاهلت التراجعات التي جاءت عليها الأسواق العالمية والأمريكية، مشيرا إلى أن هذا أيضا من الأشياء الإيجابية التي تعزز من اداء السوق ويعد تركيز على أساسيات السوق، أيضا إستقرار الأوضاع الداخلية يخلق نوع من التفاؤل الحذر.

متصدر التراجعات

تصدر سهم «هيومن سوفت» قائمة أعلى ارتفاعات بالبورصة وذلك بعد أن ارتفع عند الإغلاق بنسبة 9.3 في المئة بإغلاقه عند مستوى 295 فلس، كذلك سهم «الثمار» بنسبة 8 في المئة وسعر 108 فلوس، وحل بالمرتبة الثالثة سهم «زيما» بارتفاع 7.3 في المئة وسعر 146 فلسا.

أما عن أكثر الأسهم تراجعا بجلسة فكان سهم «كامكو» بنسبة تراجع 7.5 في المئة ليغلق عند مستوي 128 دينارا تلاه سهم «نفائس» بانخفاض نسبته 5.8 في المئة بإغلاقه عند مستوى 81 فلس، وحل ثالثا سهم «أسيكو» بتراجع 5.2 في المئة، ومستوى سعري 275 فلس.وبالنسبة لقطاعات السوق، فقد جاء أدائها على تباين حيث ارتفعت مؤشرات 6 قطاعات من أصل أربعة عشر مُدرجة بالبورصة يتصدرها قطاع «التأمين» بارتفاع نسبته 0.74 في المئة تلاه قطاع «خدمات استهلاكية» بخسائر 0.4 في المئة، وحل ثالثا قطاع «النفط والغاز» بنمو 1.8 في المئة، وعن التراجعات فقد بلغ عددها أيضا 6 قطاعات بصدارة قطاع «تكنولوجيا» بتراجع بنسبة 0.8 في المئة، تلاه قطاع «خدمات مالية» بخسائر 0.7 في المئة، وحل ثالثا قطاع «سلع استهلاكية» بتراجع 0.6 في المئة واستقر قطاع «أدوات مالية»، وقطاع «منافع».

«المعدات» تفوز بمناقصة قيمتها 3.9 ملايين دينار

أعلنت شركة المعدات القابضة «المعدات» أن شركة الخدة العالمية للتجارة العامة والمقاولات المملوكة بنسبة 99 في المئة لـ «المعدات» قد فازت بمناقصة مع شركة نفط الكويت بخصوص صيانة كهرباء وأظهزة دقيقة بمدينة الأحمدي. وذكرت الشركة في بيان نُشر لها امس على الموقع الرسمي للبورصة الكويتية أن قيمة المناقصة سالفة الذكر تبلغ نحو 3.9 ملايين دينار.

استمرار حضور العمليات المضاربية

«بيان» : نمو السوق بنسبة 2.73 في المئة مدعوما بموجة شراء على الأسهم القيادية

قال تقرير شركة بيان للاستثمار استهل سوق الكويت للأوراق المالية اول شهور عام 2014 مسجلا مكاسب متباينة لمؤشراته الثلاثة، حيث لقي الدعم من النشاط الشرائي الذي شهده خلال معظم فترات التداول، والذي شمل أسهما عديدة في مختلف القطاعات، ولاسيما الأسهم الصغيرة التي قادت هذا النشاط، فضلا عن استمرار حضور العمليات المضاربية في التاثير ايضا. كما لقي السوق دعما من موجة الشراء التي شهدتها بعض الأسهم القيادية المدرجة في السوق، وعلى رأسها أسهم قطاع البنوك، والتي حظيت بعمليات تجميع على إثر التوقعات الإيجابية بشأن نتائجها المالية وتوزيعاتها لعام 2013، وهو الأمر الذي عزز من السيولة المتدفقة إلى السوق خلال الشهر، حيث شهدت قيمة التداول ارتفاعا ملحوظا بالمقارنة مع مستوياتها في شهر ديسمبر الماضي. من جهة أخرى لم يسلم السوق خلال شهر يناير من تاثير عمليات التصحيح وجني الأرباح التي كانت حاضرة في بعض الأحيان، حيث خففت تلك العمليات من مكاسب المؤشرات الثلاثة، وتمكنت من إجبارهم على الإغلاق في المنطقة الحمراء خلال بعض الجلسات اليومية من الشهر.

وأضاف من جهة أخرى، شهد الشهر الماضي بعض الأحداث السياسية وصدور عدد من التقارير الاقتصادية المهتمة بالوضع الاقتصادي في الكويت، كما تم تشكيل الحكومة الجديدة والتي شملت دخول سبعة وزراء جدد وتعديل تعيين أربعة وزراء من الحكومة السابقة، وسط آمال كثيرة بأن تتمكن الحكومة الجديدة من تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة، إضافة إلى معالجة المشكلات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، والتي أصبح على إثرها اقتصادا متخلفا وغير جاذبا للاستثمار، فبحسب الكثير من التقارير التي أصدرتها العديد من الجهات الاقتصادية الدولية، تعتبر الكويت من أكثر الدول الطاردة لرؤوس الأموال، وذلك بسبب ضعف البيئة الإستثمارية وشح مشروعات البنية التحتية فيها، فضلاً عن تراجع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في البلاد.

وفي هذا الصدد، فقد صرح وزير التجارة والصناعة في الحكومة الجديدة أن تحريك عجلة الاقتصاد إلى الأمام بالقدر الذي يسهم في اللحاق بما تخلفت عنه الكويت يعتبر من ضمن أولوياته في المرحلة المقبلة، مؤكداً أن الحكومة لا تريد هجرة الصناعيين أو رؤوس الأموال الوطنية لخارج البلاد، فقد آن الأوان أن تعود الكويت جوهرة المنطقة. كما صرح الأمين العام للأمانة العامة لشؤون التخطيط والتنمية انه لا بد من الاهتمام بجملة من القوانين التي أصدرت في السابق، والتي يجب أن تتمخض عن شراكة بين القطاعين العام والخاص.

واشار التقرير هذا وقد قدم وزير المالية لمجلس الوزراء خلال الشهر تقريراً حذر فيه من أن معدلات الإنفاق تفوق معدلات نمو الناتج المحلي، وهو الأمر الذي يشكل خللاً بالغ الخطورة على الاقتصاد المحلي حاضراً ومستقبلاً، وأضاف الوزير أن معدل النمو السنوي في المصروفات العامة بلغ 20.4 في المئة خلال الـ12 عاما الأخيرة، في حين بلغ معدل النمو السنوي للإيرادات خلال الفترة نفسها 16.2 في المئة، وبالتالي هناك توقعات بنتائج سلبية في الوضع المالي في المستقبل القريب.

وبين علي صعيد متصل، أصدر «معهد ماكينزي الدولي» في نيويورك خلال الشهر الماضي تقريراً اقتصادياً أشار فيه إلى أن غالبية الدول الخليجية قد فشلت في الاستفادة من العوائد النفطية الهائلة التي تملأ خزائنها، ومن بين تلك الدول الكويت، والتي بالرغم من امتلاكها لمؤسسات قوية، إلا انها تعاني من حوكمة ضعيفة وبنية تحتية متوسطة وغير خلاقة، ولا تثير الاهتمام أو الإعجاب من قبل المستثمرين الأجانب.

وقال علي صعيد تداولات سوق الكويت للأوراق المالية خلال شهر يناير، فقد سيطر اللون الأخضر على أداء السوق نتيجة لتغلب القوي الشرائية على الضغوط البيعية التي كانت حاضرة أيضا، بالإضافة إلى عمليات المضاربة التي دائما ما تركزت على الأسهم الصغيرة، وهو الأمر الذي ساهم في تذبذب المؤشر العام في الكثير من الأحيان. في حين شهدت أسهم بعض الشركات القيادية عمليات شراء انتقائية مكنت مؤشرات السوق من تحقيق الارتفاع، فيما شهد البعض الآخر استقرارا نسبيا خلال معظم فترات الشهر، وذلك على إثر ترقب المتداولين لنتائجها المالية عن عام 2013، والتي بدأت بوادرها في الظهور خلال الأيام الأخيرة من الشهر بعد إعلان عدد من البنوك والشركات عن نتائجها، والتي جاءت جيدة نوعا ما، مما شكل عامل دعم جيد للسوق وقتها.

وهذا ولم تخل تداولات السوق من عمليات جني الأرباح السريعة التي تسببت في انخفاض مؤشراته الثلاثة في بعض الجلسات اليومية خلال يناير، حيث عادة ما تظهر هذه العمليات في أعقاب أي ارتفاعات يحققها السوق، مما يؤدي إلى تراجع المؤشرات مرة أخرى. وقد اتسم اداء السوق في يناير بالحذر والترقب بشكل عام، وهو ما يفسر عمليات الشراء الانتقائية التي شهدتها جلسات الشهر من جهة، والسرعة في جني الأرباح المحققة من جهة أخرى.

ومع نهاية شهر يناير أقفل المؤشر السعري عند مستوى 7,755.80 نقطة، مسجلاً نمواً نسبته 2.73 في المئة عن مستوى إغلاقه في ديسمبر، فيما سجل المؤشر الوزني ارتفاعا نسبته 1.59 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 460.07 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,077.51 نقطة، مسجلاً مكاسب نسبتها 0.85 في المئة. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل ارتفاع مؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات شهر ديسمبر، حيث زاد متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 68.27 في المئة ليصل إلى 37.74 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول ارتفاعا نسبته 91.24 في المئة، ليبلغ 425.92 مليون سهم.

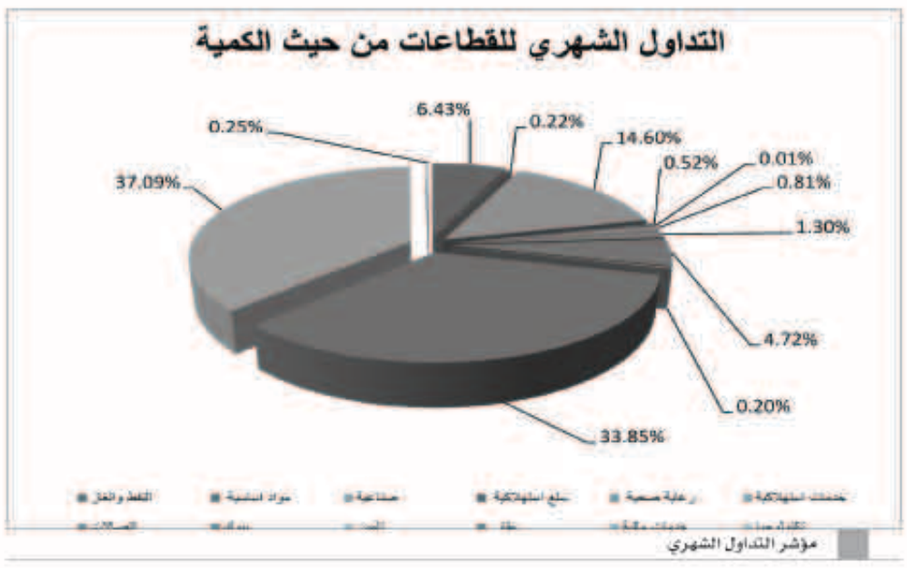

مؤشر التداول الشهري

مؤشرات القطاعات

وأوضح تمكنت جميع قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية من تحقيق المكاسب لمؤشراتها بنهاية شهر يناير، وتصدرها قطاع الرعاية الصحية الذي أنهى مؤشره تداولاته الشهرية عند مستوى 1,128.08 نقطة، محققا ارتفاعاً نسبته 7.02 في المئة، تبعه في المرتبة الثانية قطاع النفط والغاز، حيث وصلت نسبة مكاسب مؤشره الشهرية إلى 5.55 في المئة، مغلقاً عند مستوى 1,222.58 نقطة. وجاء قطاع العقار في المرتبة الثالثة بعد أن أغلق مؤشره عند مستوى 1,436.67 نقطة، مسجلاً نمواً شهرياً نسبته 4.75 في المئة. فيما شغل قطاع الاتصالات المرتبة الرابعة بعد أن أقفل مؤشره مع نهاية الشهر عند مستوى 866.87 نقطة، بارتفاع نسبته 3.38 في المئة. هذا وكان قطاع التكنولوجيا هو الأقل تحقيقاً للمكاسب خلال شهر يناير، حيث بلغت نسبة نموه 0.04 في المئة فقط، منهيا تداولات الشهر عند مستوى 1,019.97 نقطة.

تداولات القطاعات

وشغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الشهر الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 3 مليار سهم تقريبا شكلت 37.09 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة حجم تداولاته 33.85 في المئة من إجمالي السوق، إذ تم تداول 2.74 مليار سهم للقطاع، المرتبة الثالثة كانت من نصيب قطاع الصناعية، حيث بلغ حجم تداولاته 1.81 مليار سهم أي 14.60 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

اما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 30.92 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 221.69 مليون د.ك.، وجاء قطاع العقار في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 22.85 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 163.82 مليون د.ك. أما قطاع البنوك، فقد حل ثالثا بعد أن بلغت قيمة تداولاته 131 مليون د.ك. أي ما نسبته 18.27 في المئة من إجمالي قيمة تداولات السوق.

ترسية مناقصتين بقيمة 9.77 ملايين دينار على «تنظيف»

كشفت الشركة الوطنية للتنظيف «تنظيف» أن إحدى شركاتها التابعة بنسبة 100 في المئة قد حازت على اقل الاسعار بمناقصة خاصة بتنفيذ وتطوير وصيانة الحدائق العامة في عدد 39 حديقة بمحافظة العاصمة التابعة للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بمبلغ وقدره 4.44 ملايين دينار تقريبا، ولمدة ثلاث سنوات.

كما افادت الشركة - بحسب موقع البورصة الكويتية - أن إحدى الشركات التابعة للشركة الوطنية للتنظيف بنسبة 100 في المئة قد حازت على اقل الاسعار بمناقصة خاصة بتنفيذ وصيانة الزراعات التجميلية والري في الطرق السريعة والخارجية بالقطاع الشمالي التابعة للهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية بمبلغ وقدره 5.33 ملايين دينار تقريبا، ولمدة ثلاث سنوات.

وبهذا تبلغ قيمة المناقصتين معاً نحو 9.77 ملايين دينار.

مجلس «منافع» يقرر تخفيض رأس المال إلى 9 ملايين دينار وتعديل اسمها

قالت شركة منافع للاستثمار «منافع» ان مجلس إدارة الشركة قرر ما يلي: إطفاء خسائر الشركة بمبلغ وقدره 1.946.631 د.ك «فقط مليون وتسعمائة وستة وأربعون ألف وستمائة وواحد وثلاثون دينار كويتي لاغير».

وتخفيض رأسمال الشركة من 20.088.143 د.ك «فقط عشرون مليون وثمانية وثمانون الف ومائة وثلاثة واربعون دينار كويتي لاغير» إلى 9.000.000 د.ك «فقط تسعة مليون دينار كويتي لاغير» علما بانه من ضمن التخفيض ما قيمته 6.916.162 د.ك «فقط ستة مليون وتسعمائة وستة عشرة الف ومئة واثنان وستون دينار كويتي لاغير» سيكون مقابل توزيع نقدي على المساهمين وإقفال كامل خسائر الشركة حتى 2013/12/31 وأسهم الخزينة.

و. الموافقة على تغيير نشاط الشركة من شركة استثمار وتمويل إلى شركة مساهمة قابضة.

و الموافقة على تعديل اسم الشركة بما يتناسب مع النشاط الجديد.

والموافقة على الانسحاب الاختياري للشركة من سوق الكويت للأوراق المالية.

وعلى أن تخضع القرارات أعلاه على موافقة الجهات الرقابية المختصة.

وبناءً على الإفصاح السابق، قررت إدارة سوق الكويت للأوراق المالية إعادة سهم الشركة للتداول بالبورصة الكويتية مرة أخرى بعد نزول الإعلان بعشر دقائق.